

من وزيرة المالية إلى

3149

2016/11/24

الموضوع: حول الخصم من المورد بعنوان المداخل الموزعة على منحراطي الشركات
التعاونية للخدمات الفلاحية

المرجع: مكتبكم الوارد بتاريخ 10 نوفمبر 2016

تبعاً لمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه معرفة هل تخضع الأرباح التي تنوي شركتكم توزيعها على منحطيتها للخصم من المورد بنسبة 5% مبيينين أنها معفاة من الضريبة على الشركات في حدود غرضها الاجتماعي بمقتضى أحكام الفصل 46 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، يشرفني إعلامكم أنه بصرف النظر عن نظامها الجبائي في مادة الضريبة على الشركات، يتعين على شركتكم القيام بالخصم من المورد على المبالغ التي تدفعها والتي يشملها ميدان تطبيق الخصم من المورد كما تم ضبطه بمقتضى أحكام الفصلين 52 و 53 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات المذكورة.

كذلك، وطبقاً لأحكام الفصل 29 من نفس المجلة، فإن الأشخاص المعنويين الذين تعتبر أرباحهم الموزعة من فئة مداخل الأوراق المالية هم خاصة الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات، ويتعلق الأمر بالشركات الموجودة ضمن ميدان تطبيق الضريبة على الشركات أي بما في ذلك المعفاة منها.

على هذا الأساس وفي الحالة الخاصة وباعتبار أن الأرباح الموزعة ابتداء من غرة جانفي 2015 إلى الأشخاص الطبيعيين تخضع للخصم من المورد التحرري بنسبة 5%، فإنه يتعين على شركتكم القيام بالخصم من المورد المذكور على الأرباح التي توزعها على الأشخاص الطبيعيين المنخرطين بها باعتبارهم مساهمين في رأس مالها طبقاً لأحكام القانون عدد 94 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 المتعلق بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام
للدراستات والتشريع الجبائي

الإمضاء: سهام بوغديري نمصة